تقديرات مصرية

إصدار شهري

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أزمة الغذاء العالمي.. استجابات مصرية

ecss.com.eg
/ecsstudies

2022
العدد (43)
السنة الثالثة

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

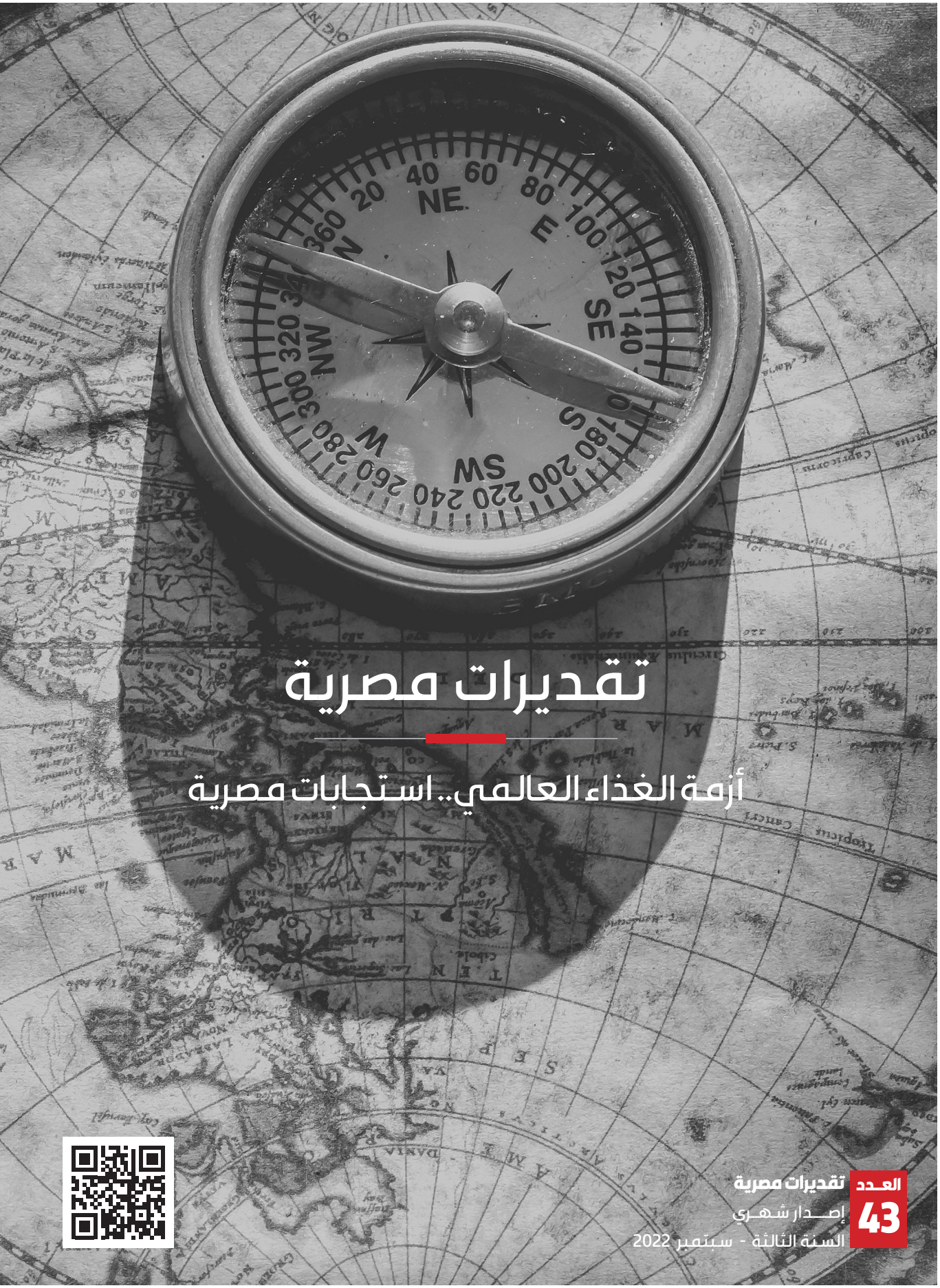

تقديرات مصرية

أزمة الغذاء العالمي.. استجابات مصرية

العـدد 43

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السنة الثالثة - سبتمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات مصرية : أزمة الغذاء العالمي.. استجابات مصرية

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

08

الافتتاحية

- مصر وأزمة أوكرانيا.. الاتجاه إلى "الإقليمية الجديدة"

12

قضايا دولية

- تأثير العقوبات بين روسيا والغرب في حرب أوكرانيا
- السيناريوهات الثلاثة للأزمة بين الصين وتايوان

22

قضايا الأمن والدفاع

- مصر وحرب غزة الخامسة.. ملامح الدور والمستقبل (ملف خاص)
  - ما الجديد في الحرب مقارنة بحروب سابقة؟
  - دور مصري حاسم برغم تدخل أطراف أخرى
  - تحرك مصر وبلورة الرؤية المتكاملة للسلام
- دلالات العقيدة البحرية الروسية للشرق الأوسط
- حدود تأثير "التجمع الرباعي" في الإقليم والعالم

36

قضايا السياسات العامة

- كيف تواجه مصر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء؟
- لماذا يتراجع الجنيه المصري تدريجيًا أمام الدولار؟

46

قضايا نوعية

- توقّعات البنك الدولي حول أسواق الطاقة والغذاء
- هل يقترب العالم من كارثة نووية بعد أزمة "زابوريجيا"؟

54

بيانات وإحصائيات

- مقارنة القدرات العسكرية بين الجيشين الصيني والتايواني

كيف تواجه مصر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء؟

تُعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي يمر بها العالم جراء جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، هي الأسوأ منذ أزمة "الكساد الكبير" في أواخر عشرينيات القرن الماضي؛ إذ أدت إلى تخفيض المؤسسات العالمية لمعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة عالميًا عدة مرات، كما رفعت معدلات التضخم وأسعار الغذاء وغيرها على المستويين العالمي والمحلي، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد المصري، وهو ما دفع الحكومة إلى التحرك لتخفيف آثار ارتفاع أسعار الغذاء على المواطنين عبر سياسات اجتماعية ونقدية.

د. نهى بكر

عضو الهيئة الإستشارية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مؤشرات عالمية

بفعل تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة من كورونا إلى الحرب الروسية-الأوكرانية، تم تقدير معدل النمو الاقتصادي العالمي بنحو 4.4% عام 2022، و3.8% عام 2023؛ إلا أن تلك التوقعات تمت مراجعتها في إبريل 2022 ليتم تقدير معدل النمو العالمي بنحو 3.6% عام 2022، و3.6% عام 2023. وقد أدت هذه الأزمة إلى اقتراب خسائر الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 12.5 تريليون دولار عالميًا حتى عام 2024، بما يعادل خمسة أمثال الناتج المحلي الإجمالي لقارة إفريقيا عام 2021.

كما ارتفعت أسعار الغذاء **(مثل: القمح، واللحوم، والذرة، والطاقة)** مما أسفر عن ارتفاع توقعات معدل الفقر عالميًا، إذ قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن أسعار الغذاء العالمية كانت أعلى بنسبة 23% في مايو 2022 مما كانت عليه قبل عام. علاوة على ذلك، فهي الآن أعلى بأكثر من 12% مما كانت عليه في ذروة أزمة أسعار الغذاء العالمية ما بين عامي 2008 و2012.

وقد أسفر كل ذلك عن ارتفاع مستوى التضخم عالميًا ومحليًا، مما أدى إلى تحرك الحكومة المصرية لاحتواء الأمر، علمًا أن هناك عددًا من العوامل التي تؤدي إلى تزايد أعباء الدولة المصرية للتصدي للأزمات، ومن بينها الزيادة السكانية المرتفعة؛ إذ من المتوقّع أن يصل عدد سكان مصر إلى قرابة 120 مليون نسمة في عام 2030.

سياسات مصرية

حرصت الدولة المصرية ومؤسساتها على مواجهة الأزمة الاقتصادية عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف آثارها على المواطنين، ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتّباع أعلى درجات المرونة والمتابعة والتطوير لمواجهة كافة المتغيرات والظروف، خاصة مع طول الفترة الزمنية للأزمة، وغياب اليقين حول متى ستنتهي. ومن أبرز السياسات المصرية في هذا الصدد ما يلي:

1. **تأمين إمدادات الغذاء:** إذ تعد مصر من الدول التي تصنف على أنها مستورد للغذاء، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لصدمات أسعار الغذاء العالمية، وتقلبات أسعار الصرف. ولهذا تُولِي الدولة المصرية ملف الأمن الغذائي أولوية قصوى من خلال العمل على مسارات متوازية لإتاحة توفير الغذاء، وذلك عبر الإنتاج المحلي، وتوسيع رقعة زراعة الحبوب والمحاصيل الاستراتيجية، والتخزين الاستراتيجي، بحيث لا يقل هذا الاحتياطي من هذه السلع عن ستة أشهر، مع تأمين مصادر الاستيراد، ووقف تصدير 8 سلع أساسية هي: القمح، والدقيق، والزيوت، والذرة، والعدس، والمكرونة، والفول الحصى، والمدشوش.

   - وقد جاءت هذه الإجراءات المصرية في محاولة لدعم الإمدادات المحلية وسط الاضطرابات العالمية في سوق الغذاء، كما حرصت الدولة على أن تكون الأسعار مناسبة، وأن يكون الإنتاج صحيًا وآمنًا، مع الحفاظ على استدامة الموارد، ورفع كفاءة منظومة توزيع السلع وضمان وصولها لكل أنحاء مصر من خلال زيادة المناطق اللوجستية وسلاسل التوزيع، وكذلك المنافذ التي وصلت إلى 40 ألف منفذ على مستوى الجمهورية.

2. **دعم التشغيل وفرص العمل:** حرصت الدولة المصرية على خلق المزيد من فرص العمل، وعدم ارتفاع مستوى البطالة ليظل عند معدل متوسط 7%، وذلك عن طريق ضخ استثمارات حكومية داعمة لقطاعات البنية التحتية، والنقل، والتعليم والصحة، وتنفيذ المشروعات القومية

في قطاعات الصناعة، والزراعة، والإسكان، والنقل، والكهرباء، والبنية التحتية. أضف إلى ذلك، تنفيذ ما تضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادي من إصلاحات كزيادة حركة التجارة، وزيادة الصادرات غير البترولية، وتعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة التدريب بقطاع تكنولوجيا المعلومات، ودعم القطاع الخاص، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لزيادة المتاح من فرص العمل، وتقليل الانزلاق إلى خط الفقر.

3. **تنشيط الحماية الاجتماعية:** حرصت الدولة على تخفيف عبء المعيشة على المواطن المصري بعمل حزمة جديدة من التدخلات الاجتماعية من خلال ضم مليون أسرة إضافية لبرنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" إثر توجيهات الرئيس السيسي بتوسيع الحماية الاجتماعية، وبالتالي يصبح حجم الأسر المستفيدة 4.6 ملايين أسرة، أي أكثر من 20 مليون مواطن على مستوى الجمهورية. وكانت الحكومة قد أطلقت هذا البرنامج في مارس 2015، حيث كان يبلغ حينها عدد المستفيدين منه 3,6 ملايين أسرة لحوالي 15 مليون مواطن، وبلغ إجمالي ما تم صرفه حوالي 44 مليار جنيه.

- وإضافة إلى ذلك فقد تم صرف مساعدات استثنائية لـ9 ملايين أسرة لمدة 6 شهور قادمة بتكلفة إجمالية حوالي مليار جنيه شهريًا للأسر الأكثر احتياجًا وأصحاب المعاشات الذين يحصلون على معاش شهري أقل من 2500 جنيه، وأيضًا العاملين بالجهاز الإداري للدولة الذين يحصلون على راتب أقل من 2700 جنيه شهريًا. كما تم أيضًا طرح كراتين السلع الغذائية المدعومة بنصف التكلفة شهريًا لتعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والأمهات والأطفال، وذلك بواقع عدد 2 مليون كرتونة شهريًا، بحيث يتم توزيعها من خلال منافذ القوات المسلحة، وتوزيع لحوم الأضاحي على مدار العام، من خلال وزارة الأوقاف بالشراكة مع وزارة التضامن. وتأتي حزمة إجراءات الحماية الاجتماعية الجديدة في إطار نهج الدولة منذ سبع سنوات لتخفيف آثار الإصلاح الاقتصادي على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.

4. **استمرار دعم الخبز:** تزامن مع إجراءات الحماية الاجتماعية استمرارية دعم رغيف الخبز لمستحقي الدعم، علمًا أن موازنة العام المالي (2021/2022) شهدت تخصيص 87.2 مليار جنيه لدعم رغيف الخبز والسلع التموينية الأساسية مقابل 84.5 مليار جنيه في موازنة العام السابق، أي بزيادة نحو 2.7 مليار جنيه بنسبة 3.2%. ويبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات 71 مليون فرد، فيما تصل تكلفة دعم رغيف الخبز إلى 44.8 مليار جنيه من إجمالي تكلفة دعم السلع التموينية، كما يصل إجمالي الأرغفة المستحقة للمستفيدين إلى نحو 120.8 مليار رغيف في العام. كما بلغت أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية 63.6 مليون فرد (50 جنيهًا شهريًا لكل فرد حتى 4 أفراد مقيدين على البطاقة، وما زاد على ذلك 25 جنيهًا للفرد شهريًا).

- وحددت الحكومة أيضًا سعر الخبز الحر لمواجهة ظاهرة ارتفاع سعره خلال الفترة الماضية، مع متابعة التزام كافة المتاجر والأفران السياحية وغيرها من منافذ البيع بالإعلان عن الأسعار في أماكن ظاهرة لروادها من المشترين، فضلاً عن الرقابة على الأسواق لمنع استغلال الأزمة ورفع الأسعار من قبل بعض التجار.

5. **مواجهة التضخم:** إذ اتجهت الحكومة إلى سياسات نقدية لمواجهة التضخم عبر رفع سعر الفائدة، وإعداد حزمة للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، ومن بينها: تحمل الخزانة العامة للدولة قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة 3 سنوات، وإعفاء صناديق الاستثمار والأوعية المستثمرة في البورصة من الضريبة، وإعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية، بالإضافة إلى زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة 25% من 24 إلى 30 ألف جنيه للتخفيف عن المواطنين.

ويبقى في الأخير أن العامل الرئيسي لقدرة الحكومة المصرية على التعامل مع الأزمة في ظل اقتصاد عالمي مأزوم هو ماتبنته الحكومة المصرية من إصلاحات اقتصادية سابقة، وقدرتها على التعامل مع المؤسسات المالية، وانتهاج سياسات حماية اجتماعية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وتعزيز القدرة المؤسسية للدولة للتعامل بمرونة مع الأزمات الاقتصادية العالمية.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies